Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring and Analyzing the Impact of Governance Indicators on Economic Growth for the Period (2010–2022)

Badea Salman Abd Jasim*, Anmar Ameen Al-Barware
College of Administration and Economics/University of Mosul

Keywords:
Governance, Economic Growth, Selected Countries.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	20 Aug. 2025
Received in revised form	31 Aug. 2025
Accepted	01 Sep. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Badea Salman Abd Jasim
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: This study aims to measure and analyze the impact of governance indicators on economic growth in a selected group of countries (five European and five Asian) during the period (2010–2022).

The study assumes that strengthening governance indicators significantly and positively contributes to increasing economic growth rates. In other words, all governance variables (VR, PS, GE, PQ, RL, CC) are positively and significantly correlated with the economic growth of the countries in the study sample.

The empirical results revealed a significant positive relationship between governance indicators and economic growth rates, indicating that political stability and government effectiveness effectively contribute to improving the business climate, increasing investment, and achieving sustainable growth.

The study concluded with several recommendations, most notably: the need for the sample countries to adopt governance principles as a regulatory and institutional framework that enhances economic growth effectiveness, and to emphasize comprehensive institutional reforms that include the legal and regulatory framework, while supporting the independence of oversight bodies and promoting community participation.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

قياس وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي للمدة (2010-2022)

بديع سلمان عبد جاسم **انمار امين البرواري**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي لعدد من الدول المختارة (خمس أوروبية وخمس آسيوية) خلال الفترة من (2010 - 2022).

تفترض الدراسة أن تعزيز مؤشرات الحوكمة يسهم بشكل معنوي وإيجابي برفع معدلات النمو الاقتصادي. أي إن جميع متغيرات الحوكمة (VR,PS,GE,PQ,RL,CC) ترتبط بعلاقة طردية وبتأثير معنوي مع النمو الاقتصادي لدول عينة البحث.

أظهرت النتائج التطبيقية أن هناك علاقة طردية معنوية بين مؤشرات الحوكمة ومعدلات النمو الاقتصادي، إذ تبيّن أن الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة يسهمان بفاعلية في تحسين مناخ الأعمال، وزيادة الاستثمار، وتحقيق النمو المستدام.

اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، أبرزها: ضرورة تبني الدول عينة البحث لمبادئ الحوكمة كإطار تنظيمي ومؤسسي يعزز فعالية النمو الاقتصادي، والتأكيد على إصلاحات مؤسساتية شاملة تشمل البنية القانونية والتنظيمية، مع دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، النمو الاقتصادي، دول مختارة.

المقدمة

تعدّ الحوكمة أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدول والشركات على حد سواء، كما تُعرف على أنها الإطار الذي يُنظّم من خلاله إدارة واتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت حكومية أو خاصة. وتهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، والمساءلة والعدالة، وحماية حقوق المساهمين والفعالية التنظيمية.

وللحوكمة تأثيرات على النمو الاقتصادي. فتؤثر الآليات الحوكمية القوية على رفع معدل النمو من خلال تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يدعم نمو الشركات والصناعات. يضاف لذلك، تمكن الحوكمة من وضع استراتيجيات فعّالة للتنمية وتحقيق أهداف طويلة الأمد لتساهم في الحد من الفساد وتحقيق التوازن في توزيع الثروة، كما تعمل الحوكمة على تعزيز العدالة الاقتصادية وجذب المواهب، مما يسهم في تعزيز النمو المستدام وتحسين جودة الحياة.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

أ. هل يتأثر معدل النمو الاقتصادي بمتغيرات الحوكمة والمعبر عنها (التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، القاعدة القانونية، السيطرة على الفساد).

ب. هل إن كل متغير من متغيرات الحوكمة له تأثير مختلف عن غيره من المتغيرات.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد بموضوعات الحوكمة على المستوى العالمي وفق منظور القطاع الحكومي والذي يتم بموجبه وضع مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضبط ومراقبة أعمال المؤسسات الحكومية بغرض حماية ممتلكاتها من جهة، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من جهة أخرى، من خلال اختيار الأساليب، التي تنظم

العلاقات بين الأطراف الأساسية والتي تؤثر في الأداء، وتشجع الحوكمة على الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق النمو المستدام وزيادة الإنتاجية، إذ تركزت هذه القوانين والقواعد على الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة وسهلت عملية الرقابة والإشراف على الأداء.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، التي تسعى إلى تحليل دور مؤشرات الحوكمة وتأثيرها في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المختارة ومن هذه الأهداف:

أ. إبراز دور متغيرات الحوكمة في الارتقاء بالنمو الاقتصادي.

ب.تقدير واختبار وتحليل اتجاه وحجم تأثير مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن تعزيز مؤشرات الحوكمة يسهم بشكل معنوي وإيجابي في تحسين النمو الاقتصادي الكلي للدول، وإن جميع متغيرات الحوكمة ترتبط بعلاقة طردية وبتأثير معنوي مع النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة.

1. **منهج الدراسة:** للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي في المبحث الأول الجانب النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، فضلاً عن استخدام المنهج القياسي الكمي لقياس أثر متغيرات الحوكمة على الأداء الاقتصادي الكلي في المبحث الثاني والثالث.
2. **حدود الدراسة الزمانية والمكانية:** تم اختيار عشرة دول من مختلف انحاء العالم وعلى مجموعتين(مجموعة اوربية), وتتمثل بـ(إنكلترا، السويد، الدنمارك، فنلندة، المانيا) و(مجموعة اسيوية) تتمثل بـ (اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين) وتم اختيار السلسلة الزمنية (2010 -2022) للمتغيرات المستقلة الدراسة، وهي (التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، القاعدة القانونية، السيطرة على الفساد) والمتغير المعتمد المعبر عنه (معدل النمو الاقتصادي) بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول: الجانب النظري للحوكمة

أولا. تعريف الحوكمة: توضح الحوكمة كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المؤسسات، وتظهر على شكل مجموعة من القوانين والقرارات الهادفة الى حماية أصحاب العلاقة، أي إنها تمثل اسلوباً متميزاً في إدارة منظمات الأعمال مبني على أسس العدالة والانضباط والشفافية والمساءلة، وبما يضمن الحصول على أفضل نتائج لكافة الأطراف المساهمين والمجتمع ككل. (حديدي وبراهمي، 2022: 319)، هناك العديد من التعريفات التي تناولت شرح مفهوم الحوكمة منها.

أ. تنظيم اداري واضح وشفاف يحمل مبادئ العدالة والمساواة والشفافية هدفه تحسين الأداء العام والتقدم نحو الانجاز الأفضل." (العمار، 2021: 14)

ب.عرفها البنك الدولي على أنها" الحكم الرشيد المرادف للإدارة الاقتصادية الفعالة والمثلى التي تسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية الادارية بطريقة علوية أي من الأعلى إلى الأسفل" (ساوس واخرون، 2016: 4).

ج. مؤسسة التمويل الدولية (IFC) " هو النظام الذي من خلاله يتم إدارة المؤسسات الاقتصادية، والتحكم في أعمالها". (قدودو وبوراس، 2021: 174)

ثانياً. أهداف الحوكمة: تعمل الحوكمة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء وتتمثل بما يأتي (بن رجم وصلاح، 2015: 76)، (تشوار وفاندي، 2018: 110):

1. المساعدة في بناء الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.
2. حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراجعة الحسابات.
3. تنظيم شبكة العلاقات داخل المؤسسات الاقتصادية.
4. العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
5. جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
6. الاستثمار على المدى الطويل، وتحقيق الاستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق النمو المستدام.

ثالثاً. مؤشرات الحوكمة: حدد البنك الدولي مؤشرات الحوكمة الرشيدة في ستة مؤشرات وهي التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، القاعد القانونية، السيطرة على الفساد، وكما يأتي:

1. **القاعدة القانونية (Rule of Law)**: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسات الحكومية على تطبيق القانون، وله أهمية كبيرة لأنه يساعد تحقيق الأمان والثقة بين الجهات الحكومية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى وتوفير البيئة الملائمة للاستقرار الاقتصادي والسياسي.
2. **الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)**: يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الوضع السياسي، وإمكانية تعرضه للزعزعة أو حالات الانقلاب، واستعمال العنف لأغراض سياسية أو إرهابية، وأيضا يركز على مدى توثيق العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلد. (العمار والجابري، 2021: 64)
3. **فعالية الحكومة (Government Effectiveness)**: ويقيس مدى كفاءة وجودة الخدمات التي تقدمها الحكومة وعدم تعرض الحكومة لضغوط الطوائف والأحزاب التي تؤثر على عملها، ومدى تطوير الإجراءات والأنظمة في تسهيل انجاز المعاملات، أيضا مستوى تطبيق القوانين.
4. **السيطرة على الفساد (Control of Corruption)**: هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة على السيطرة على حالات الفساد بمختلف اشكاله سواء كان (فساد اقتصادي أو سياسي أو مالي أو اداري). (البسام، 2016: 73)
5. **التصويت والمسؤولية (Voting and Responsibility):** هذا المؤشر يعكس مدى قدرة الأفراد على المشاركة في اتخاذ القرارات، ورسم خارطة البلد السياسية، وقياس مدى الإفصاح وتوفر المعلومات عن لدى مؤسسات الدولة والرقابة عليها. (قدودو وبوراس، 2021: 176)
6. **النوعية التنظيمية (Legal rule)**: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الشركات والمؤسسات بإمكانية الحكومة على اعتماد القوانين المجتمعية، والقدرة على تطبيقها خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية. (البرواري وإبراهيم، 2022، 128)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

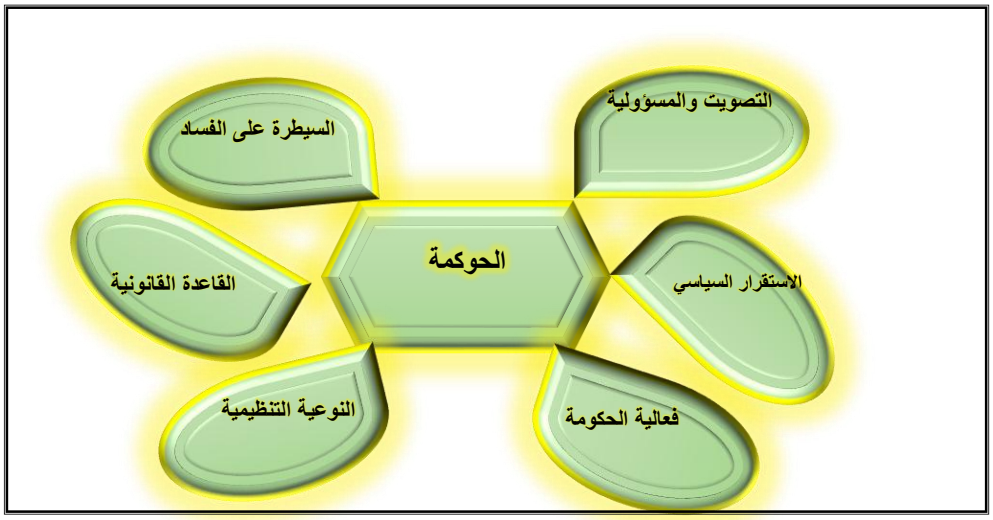

شكل (1): مؤشرات الحوكمة

المصدر: (البرواري وإبراهيم، 2022: 128)

رابعاً. النمو الاقتصادي GDP: أظهرت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي، إذ تعيق الحوكمة الضعيفة النمو وتؤثر على مستويات الدخل على قدرة الحكومات في تنفيذ الإصلاحات، إلا أن تحسن الدخل لا يعني بالضرورة تحسن الحوكمة، لذا، يتطلب الأمر تدخلات فعالة من القادة والمجتمع المدني. وتشير الأدبيات إلى أن الفروق في جودة المؤسسات تفسر تفاوت أداء النمو بين الدول، مما يميز بين أنظمة ذات مؤسسات قوية وأخرى ذات مؤسسات ضعيفة. (حنصال وصوار، 2021: 379)

1. **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:** يشكل النمو الاقتصادي جزءًا أساسيًا في الدراسات الاقتصادية حيث يمثل النمو الاقتصادي مقياسًا لتقدم الأمم، ويعني ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية محددة نتيجة زيادة الإنتاجية. بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية. يُعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأساسي للنمو، ويُقاس بنسبة الزيادة فيه مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة. (زغدان وعطاء الله، 2023: 605)

معدل النمو الاقتصادي = قيمة الناتج للسنة الحالية – قيمة الناتج للسنة السابقة مقسوما على قيمة الناتج للسنة السابقة مضروبا في 100

مفهوم التنمية والذي يُعد مفهومًا نسبيًا يتغير مع مرور الزمن وتباين الأماكن. بالنسبة لعنصر الزمن، فأن مستوى التطور الذي يعكس مدى تقدم بلد ما اقتصاديًا يتغير باستمرار مع تقدم الزمن. على سبيل المثال، قد يكون مستوى التطور الحالي للدول النامية أعلى مما كانت عليه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، لكنها لا تزال تُعد دولة نامية بمعايير الوقت الحالي. أما بالنسبة للعنصر المكاني، فلكل بلد خصائصه الفريدة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ومؤسساتيًا، مما يجعل من الصعب تقديم تعريف قاطع ودقيق لمستوى التنمية المطلوب تحقيقه. (Marc ,2021,2)

المبحث الثاني: واقع الحوكمة والأداء الاقتصادي للدول عينة البحث

يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع الحوكمة والأداء الاقتصادي للدول عينة البحث، مجموعة الدول الأوربية التي تشمل كل من المملكة المتحدة (UK) والسويد (SWE) والدنمارك (DNK) وألمانيا (GER) فنلندا (FIN) ومجموعة الدول الآسيوية التي تشمل كل من سنغافورة (SGF)،

كوريا الجنوبية(KOR) واليابان (JPN) وماليزيا (MYS) والصين (CHN) للمدة من (2010 – 2022)، من خلال استعراض مؤشرات الحوكمة والتي تتضمن التصويت والمسؤولية (VR)، الاستقرار السياسي (PS)، فعالية الحكومة (GE)، النوعية التنظيمية (OQ)، القاعدة القانونية (RL)، السيطرة على الفساد (CC)، ومؤشرومعدل النمو (GDP) والتي تعكس حالة كل دولة، وتتناول الدراسة تحليل العلاقة بين مستويات الحوكمة والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

تعتمد الدراسة على بيانات كمية تم جمعها من (32) مصدر مختلف من قبل خبراء مختصون في البنك الدولي، والتي يتم نشرها بمعدل سنوي في قاعدة بيانات البنك الدولي، وتتراوح قيم هذا المؤشر من (2.5+) والذي يعكس أداء قوي و (2.5-) والذي يعكس أداء ضعيف، وفيما يخص بيانات النمو الاقتصادي فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي يتضمن قيم المتغيرات للدول عينة البحث للفترة الزمنية من 2010 إلى 2022.وكما يأتي:

أولاً. واقع التصويت والمسؤولية (VR) في الدول عينة البحث: يساهم متغير التصويت والمسؤولية في تحقيق الحوكمة من خلال ضمان أن تتخذ القرارات بأسلوب عادل ومنصف، وإمكانية محاسبة المسؤولين عن أي أخطاء أو إخفاقات نتيجة لقرارتهم الخاطئة.

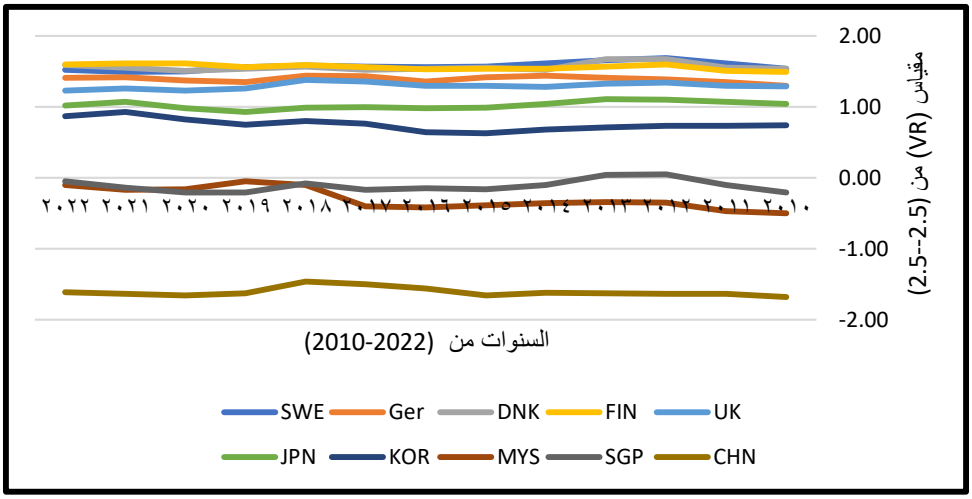

شكل (2): واقع التصويت والمسؤولية لدول عينة البحث للمدة (2010 – 2022).

المصدر: من اعداد الباحث.

السويد: (SWE) تتراوح القيم بين (1.49) في 2021 و(1.69) في (2013)، بمتوسط (1.57) وانحراف معياري (0.06)، ما يعكس استقراراً مرتفعاً في التصويت والمسؤولية. ألمانيا: (GER)القيم بين (1.3) في 2010 و(1.44) في 2014 و2018، بمتوسط (1.39) وانحراف معياري (0.04)، مما يعكس ديمقراطية راسخة ومؤسسات قوية. الدنمارك :(DNK) بين (1.51) في 2020 و(1.67) في 2013، بمتوسط (1.56) وانحراف (0.05)، ضمن أعلى الدول في الشفافية والعدالة. فنلندا :(FIN) بين (1.49) في 2010 و(1.61) في 2020 و2021، بمتوسط (1.56) وانحراف (0.04)، ما يعكس نظاماً سياسياً مستقراً. المملكة المتحدة :(UK) بين (1.23) في 2020 و2022 و(1.38) في 2018، بمتوسط (1.30) وانحراف (0.05)، يعكس استقراراً نسبياً رغم تأثيرات البريكست. اليابان :(JPN) بين (0.93) في 2019 و(1.11) في 2013، بمتوسط (1.02) وانحراف (0.05)، بتأثير الحزب الحاكم وقيود على الصحافة. كوريا الجنوبية :(KOR) بين (0.63) في 2015 و(0.93) في 2021، بمتوسط (0.75) وانحراف (0.09)، يعكس تحسناً ديمقراطياً

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

واضحاً.ماليزيا :(MYS) بين (-0.50) في 2010 و(-0.05) في 2019، بمتوسط (-0.29) وانحراف (0.15)، تدل على تذبذب وقيود سياسية. سنغافورة :(SGP) بين (-0.21) في 2010، 2019، 2020 و(0.05) في 2012، بمتوسط (-0.11) وانحراف (0.09)، تعاني من قيود سياسية. الصين :(CHN) بين (-1.68) في 2010 و(-1.46) في 2018، بمتوسط (-1.61) وانحراف (0.06)، تعكس نظاماً سياسياً مغلقاً. النتيجة :الدول الإسكندنافية والأوروبية سجلت أداءً مرتفعاً ومستقراً، بينما جاءت آسيا بدرجات متفاوتة، والصين وماليزيا وسنغافورة في النطاق السلبي.

ثانياً. واقع الاستقرار السياسي (PS) في الدول عينة البحث: والذي يشير إلى مدى قدرة في الدولة الحفاظ على النظام العام والأمن، وتوفير بيئة سياسية مستقرة تسمح بتنمية الاقتصاد والمجتمع، يتأثر الاستقرار السياسي بعوامل عدة منها (فعالية المؤسسات الحكومية، وجود سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان، وغياب الصراعات الداخلية والخارجية) (هادي، 2018: 126)، وكما موضح في الشكل رقم (3)

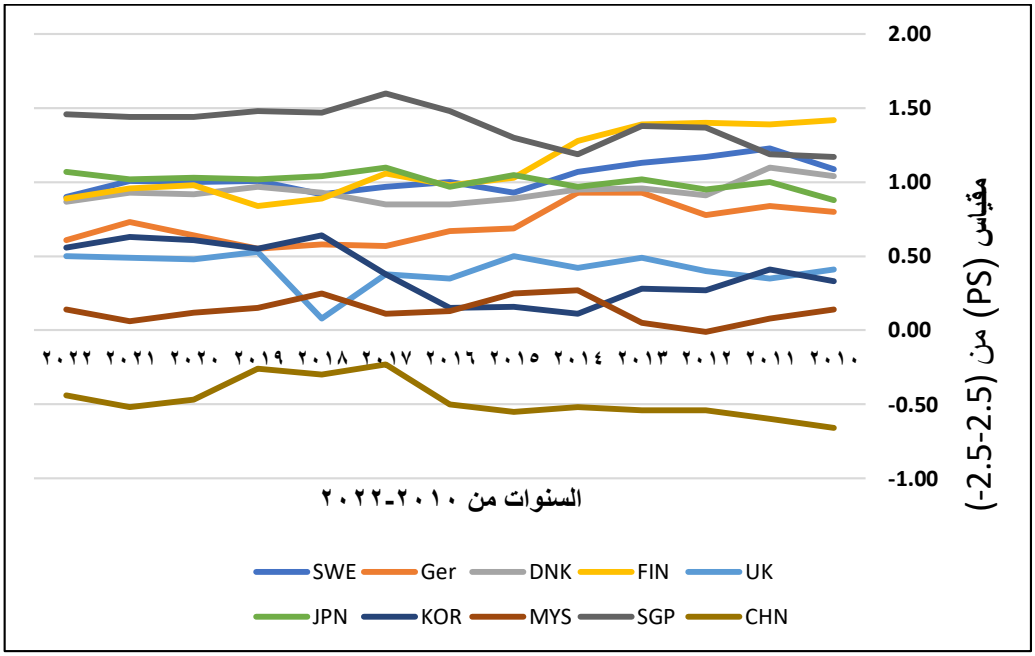

شكل (3): واقع الاستقرار السياسي لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)

المصدر: من اعداد الباحث.

تتراوح قيم مؤشر الاستقرار السياسي في السويد بين (0.90) في سنة (2022) و(1.23) في سنة (2011) بمتوسط (1.03) وانحراف معياري (0.13) ورغم انخفاض الاستقرار السياسي إلا أن القيم تعكس وضعاً مستقراً نسبياً والانخفاض في (2015) يعود لأزمة الهجرة أما في ألمانيا فتتراوح القيم بين (0.55) في (2018) و(0.93) في (2013) و(2014) بمتوسط (0.72) وانحراف (0.10) والتذبذب بعد (2015) يعود لأزمة اللاجئين وتراجع نفوذ المستشارة ميركل وفي الدنمارك تراوحت القيم بين (0.85) في (2015) و(2016) و(1.10) في (2011) بمتوسط (0.94) وانحراف (0.07) ما يشير إلى تحديات مشابهة للسويد مع بقاء الوضع مستقر نسبياً أما فنلندا فقد سجلت أعلى قيمة (1.42) في (2010) وأدنى (0.84) في (2019) بمتوسط (1.12) وانحراف (0.22) ما يعكس تذبذباً كبيراً بسبب احتجاجات الخدمات وتغييرات حكومية متلاحقة بين (2015) و(2019) وفي المملكة المتحدة تراوحت القيم بين (0.08)في (2018) و(0.53) في (2011) بمتوسط (0.41)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

وانحراف منخفض مما يعكس تأثيرات البريكست وعدم الاستقرار الحكومي وسجلت اليابان استقراراً نسبياً بقيم بين (0.88) في (2010) و(1.10) في (2017) بمتوسط (1.01) وانحراف (0.06) أما كوريا الجنوبية فسجلت قيماً بين (0.11) في (2014) و(0.64) في (2018) بمتوسط (0.39) وانحراف (0.19) نتيجة احتجاجات سياسية وتهديدات خارجية بينما ماليزيا بقيت بقيم ضعيفة بين (-0.01) في (2012) و(0.27) في (2018) بمتوسط (0.13) وانحراف (0.08) بسبب هيمنة الحزب الحاكم أما سنغافورة فسجلت أعلى استقرار بقيم بين (1.17) في (2010) و(1.60) في (2017) بمتوسط (1.38) وانحراف (0.13) مما يعكس استقراراً سياسياً كبيراً بفضل السياسات الاقتصادية المحكمة وأخيراً الصين سجلت قيماً سالبة بين (-0.66) في 2010 و(-0.20) في 2017 بمتوسط (-0.47) وانحراف (0.13) ما يعكس هشاشة في النظام السياسي المركزي وتقييد الحريات

ثالثاً. واقع فعالية الحكومة(GE) في الدول عينة البحث: إن تحليل واقع فعالية الحكومة (GE) يعد من المؤشرات الحيوية التي تعكس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بفعالية، وضمان جودة الإدارة العامة وتقديم الخدمات، يعد هذا المؤشر أساسياً لفهم مستوى الثقة والكفاءة في المؤسسات الحكومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي (فهمي وهاشم، 2024، 23)، وكما موضح بالشكل رقم (4).

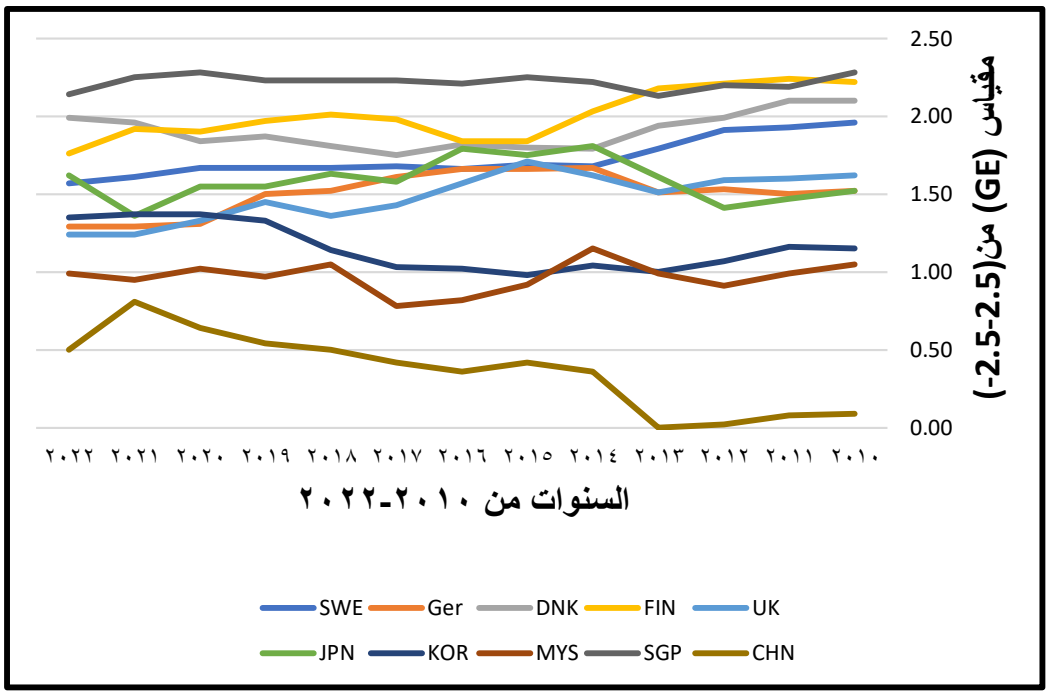

شكل (4): واقع فعالية الحكومة لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)

المصدر: من اعداد الباحث.

تتراوح قيم فعالية الحكومة في السويد بين (1.57) في سنة (2022) و(1.96) في سنة (2010) بمتوسط (1.73) وانحراف معياري (0.13) ما يعكس قوة النظام السياسي وشفافية الإدارة العامة رغم التراجع الطفيف في (2022) نتيجة تحديات ما بعد جائحة كورونا وتأثير موجة التضخم العالمية. أما في ألمانيا فتتراوح القيم بين (1.29) في سنة (2022) و(1.67) في سنة (2016) بمتوسط (1.51) وانحراف (0.13) ما يدل على استقرار نسبي في الحوكمة رغم تحديات داخلية وخارجية منها أزمة الطاقة المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية. وفي الدنمارك تراوحت القيم بين

(1.75) في سنة (2016) و(2.10) في سنة (2011) بمتوسط (1.90) وانحراف (0.12) مما يوضح تماسك النظام الإداري رغم ضغوطات أزمة الهجرة في (2016). أما فنلندا فقد سجلت أعلى قيمة (2.24) في سنة (2011) وأدنى (1.76) في سنة (2022) بمتوسط (2.01) وانحراف (0.16) ما يشير إلى تذبذب مرتبط بالأزمة الأوكرانية وتأثيراتها الاقتصادية. وعلى صعيد المملكة المتحدة تراوحت القيم بين (1.24) في سنة (2022) و(1.71) في سنة (2011) بمتوسط (1.48) وانحراف (0.15) نتيجة لتقلبات مرتبطة بالبريكست وعدم استقرار الهيكلية الحكومية. وسجلت اليابان قيماً بين (1.36) في سنة (2011) و(1.81) في سنة (2022) بمتوسط (1.59) وانحراف (0.14) ما يدل على استقرار نسبي في ظل تحديات مثل جائحة كورونا وتضخم عالمي وشيخوخة سكانية. أما كوريا الجنوبية فسجلت أدنى قيمة (0.98) في سنة (2015) نتيجة فضيحة الرئيسة السابقة بارك غن هيه وأعلى قيمة (1.37) في سنة (2021) بمتوسط (1.15) وانحراف (0.13) مما يعكس مسار إصلاحي تحسن فيه أداء الحكومة بشكل واضح قبل أن يتراجع قليلاً في (2022). وسجلت ماليزيا قيماً بين (0.78) في سنة (2016) و(1.15) في سنتي (2011) و(2015) بمتوسط (1.05) وانحراف (0.10) ما يعكس فعالية حكومية منخفضة متأثرة بفضائح الفساد مثل قضية صندوق التنمية الماليزي. بينما حققت سنغافورة أعلى متوسط بين الدول عند (2.22) بقيم تراوحت بين (2.13) في سنة (2022) و(2.28) في سنة (2011) وانحراف (0.05) ما يؤكد استقرار السياسات الحكومية وفعالية الإدارة العامة. وأخيراً سجلت الصين أدنى فعالية حكومية بقيم بين (0) في سنة (2013) و(0.81) في سنة (2010) بمتوسط (0.50) وانحراف (0.36) وهو الأعلى بين الدول.

رابعاً. واقع النوعية التنظيمية في الدول عينة البحث(RQ): تحليل الجودة التنظيمية (RQ) يعد أداة مهمة لتقييم قدرة الدول على وضع وتطبيق القوانين التي تساهم في خلق بيئة تنظيمية شفافة وفعالة، يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات التنظيمية التي تحفز النمو الاقتصادي وتحافظ على حقوق الأفراد والشركات، (فهمي وهاشم، 2024، 24). وكما موضح في الشكل رقم (5).

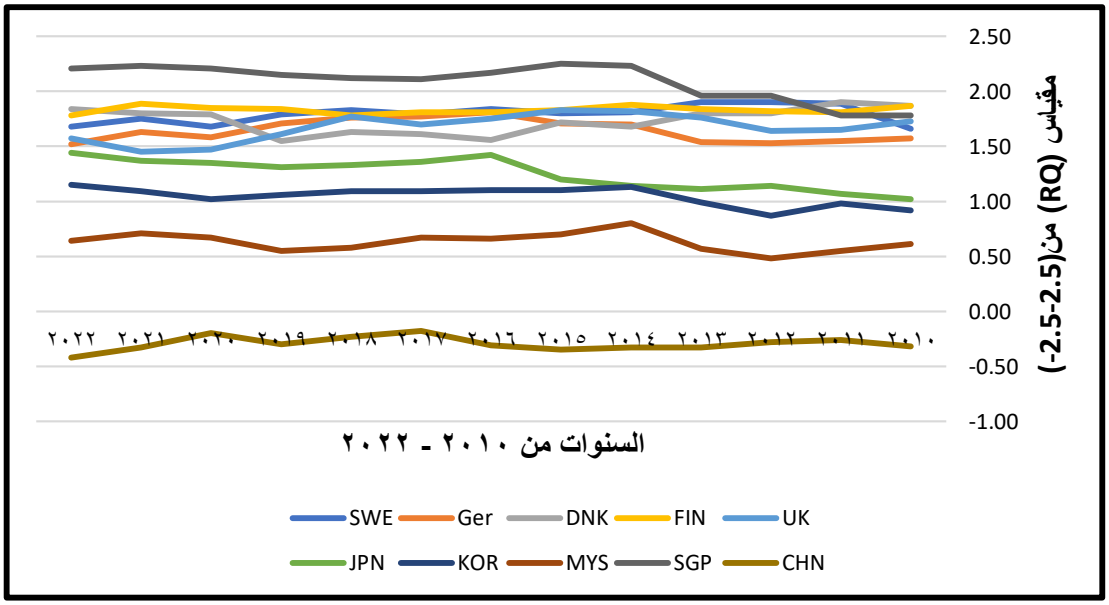

شكل (5): يبين واقع النوعية التنظيمية لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)
المصدر: من اعداد الباحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

شهدت الدول محل الدراسة تباينًا في أداء مؤشر النوعية التنظيمية للمدة (2010–2022). سجلت السويد أداءً مستقرًا ومرتفعًا بمتوسط (1.79)، وانحراف معياري منخفض (0.08)، مما يعكس بيئة تنظيمية قوية. ألمانيا حافظت على استقرار نسبي حتى (2013)، ثم تحسن الأداء ليبلغ ذروته (1.81) في (2016)، قبل أن ينخفض إلى (1.52) في (2022) بسبب أزمات متعددة، بمتوسط (1.64). في الدنمارك، بلغ المؤشر (1.90) في (2011)، تلاه تراجع ثم تعافٍ إلى (1.84) في (2022)، بمتوسط (1.77) وانحراف (0.12). أما فنلندا، فحافظت على استقرار ملحوظ بمتوسط (1.83) وانحراف (0.03)، ما يدل على قوة مؤسساتها التنظيمية. المملكة المتحدة شهدت تحسنًا حتى (2015)، ثم تراجعًا واضحًا بعد البريكست، حيث سجلت (1.45) في (2021) و(2022)، بمتوسط (1.63). اليابان بدأت بقيمة (1.02) وبلغت (1.44) في (2022)، بمتوسط (1.25)، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا. كوريا الجنوبية بدأت عند (0.92) وتقدمت إلى (1.15) في (2022) نتيجة إصلاحات رقمية، بمتوسط (1.02). ماليزيا شهدت ثلاث مراحل من التراجع ثم تحسن واستقرار نسبي، بمتوسط (0.63). أما سنغافورة، فسجلت أعلى أداء بمتوسط (2.09)، وذروة (2.25) في (2015)، ما يعكس نجاحًا مؤسسيًا متقدمًا. في المقابل، حافظت الصين على قيم سالبة طوال الفترة، بمتوسط (-0.30)، وانحراف (0.07)، ما يشير إلى بيئة تنظيمية ضعيفة وثبات في الأداء المتدني دون إصلاحات جوهرية.

خامساً. واقع القاعدة القانونية في الدول عينة البحث(RL): يستعرض هذا المطلب أداء الدول عينة البحث وفقًا لمؤشر القاعدة القانونية، مع التركيز على التغيرات السنوية، والمتوسطات الحسابية، وأعلى وأقل القيم التي سجلتها هذه الدول خلال فترة الدراسة، وكما موضح في الشكل رقم (6).

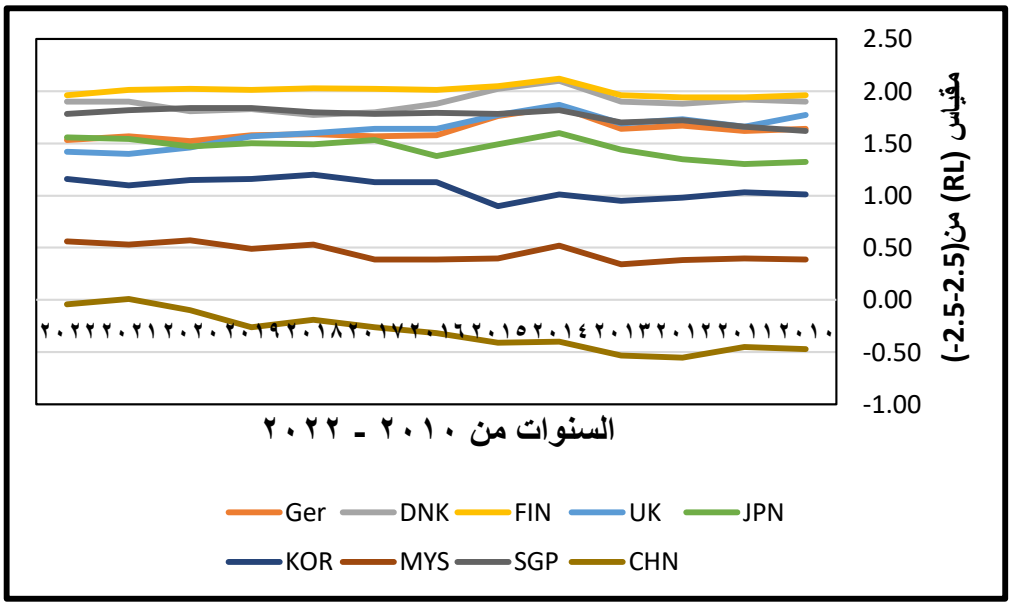

شكل (6): يبين واقع القاعدة القانونية لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)

المصدر: من اعداد الباحث.

شهد مؤشر القاعدة القانونية تطورًا متفاوتًا بين الدول المدروسة للمدة (2010 - 2022) فقد بدأت السويد بمستويات مرتفعة ومستقرة بلغت ذروتها عند (1.99) في (2014) و(2015) قبل أن تتراجع إلى (1.69) في (2022) بسبب قضايا اللجوء وجائحة كورونا بمتوسط (1.86) وانحراف معياري (0.11) مما يعكس استقرارًا مؤسسيًا واضحًا، بينما شهدت ألمانيا نموًا حتى (2014) بقيمة

(1.85) ثم تراجعت إلى (1.52) في (2020) نتيجة لأزمة اللاجئين وكورونا بمتوسط (1.62) وانحراف (0.09) ما يدل على قوة قانونية رغم الضغوط. في الدنمارك بلغت القيمة القصوى (2.10) في (2014) وتراجعت مؤقتًا إلى (1.77) في (2018) ثم استقرت بين (1.81) و(1.90) بمتوسط (1.89) وانحراف (0.09) ما يعكس نظامًا قانونيًا مرنًا ومستقرًا. أما فنلندا فسجلت ذروتها (2.12) في (2014) ثم حافظت على مستويات بين (2.01) و(2.03) حتى (2022) بمتوسط (2) وانحراف منخفض جدًا (0.05) ما يعكس استدامة قانونية عالية. المملكة المتحدة بدأت بقيمة (1.87) في (2014) ثم تراجعت إلى (1.40) في (2021) و(2022) نتيجة تداعيات البريكست بمتوسط (1.63) وانحراف (0.14). اليابان حققت نموًا تدريجيًا من (1.32) في (2010) إلى (1.60) في (2022) مع بعض التذبذب في منتصف الفترة بمتوسط (1.46) وانحراف (0.10). كوريا الجنوبية بدأت عند (0.90) في (2015) ثم تحسنت إلى (1.20) في (2018) مع استقرار نسبي لاحقًا بمتوسط (1.07) وانحراف (0.09). أما ماليزيا فانخفضت إلى (0.34) في (2013) ثم تحسنت إلى (0.53) في (2020) بمتوسط (0.45) وانحراف (0.08). سنغافورة سجلت نموًا من (1.62) إلى (1.84) بمتوسط (1.77) وانحراف (0.07)، بينما حافظت الصين على أداء ضعيف تراوح بين (-0.55) و(0.01) بمتوسط (-0.31) وانحراف (0.18) يعكس ضعفًا وتذبذبًا في إنفاذ القانون.

سادساً. واقع السيطرة على الفساد (CC) في الدول عينة البحث: يقيس مؤشر السيطرة على الفساد مدى انتشار الفساد، خصوصًا إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وتختلف الآراء حول تأثيره الاقتصادي، إذ يرى فريق أنه يضر التنمية ويرفع تكاليف الاستثمار، بينما يعتقد آخرون أن الفساد قد يجذب بعض الاستثمارات الأجنبية الساعية لتجاوز القيود القانونية وتحقيق أرباح أكبر في بيئات أقل تنافسية. (شرفاني ويونس، 2015، 202)، وكما موضح في الشكل رقم (7).

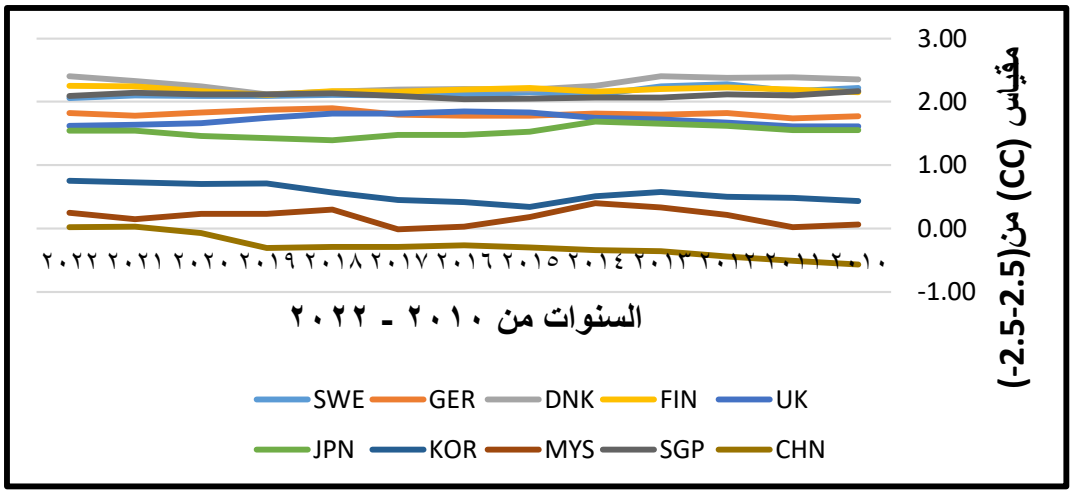

شكل (7): يبين واقع السيطرة على الفساد لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)

المصدر: من اعداد الباحث.

شهدت السويد أعلى قيمة لمؤشر السيطرة على الفساد (2.28) في (2012)، وانخفضت تدريجيًا إلى (2.06) في (2022)، مع متوسط (2.14) وانحراف معياري منخفض (0.07)، ما يدل على بيئة شفافة ومستقرة داعمة للاستثمار.أما ألمانيا، فسجّلت تحسنًا طفيفًا من (1.77) في (2010) إلى ذروتها (1.90) في (2018)، بمتوسط (1.81) وانحراف (0.04)، مما يعكس ثباتاً مؤسسياً فعالاً. الدنمارك بدأت من (2.35) في (2010) وبلغت (2.40) في (2022) رغم بعض التراجع

المؤقت، بمتوسط (2.28) وانحراف معياري (0.10)، مما يشير إلى قوة نظامها القانوني.فنلندا اتسمت باستقرار عالٍ، حيث بلغ المؤشر (2.25) في (2022) بعد تذبذب طفيف، بمتوسط (2.19) وانحراف (0.04)، ما يدل على قوة النظام الرقابي والتحول الرقمي.في المملكة المتحدة، ارتفع المؤشر من (1.61) في (2010) إلى (1.85) في(2016) ، ثم انخفض إلى (1.62) في (2022)، بمتوسط (1.72) وانحراف (0.09)، متأثراً بـ Brexit وجائحة كورونا.اليابان شهدت تقلبات بين (1.39) و(1.54)، بمتوسط (1.53) وانحراف (0.09)، ما يعكس بيئة مؤسسية مستقرة نسبيًا.كوريا الجنوبية تطورت من (0.43) إلى (0.75)، رغم تذبذبات سياسية، بمتوسط (0.55) وانحراف (0.13).ماليزيا تأثرت بفضيحة 1MDB، فسجّلت متوسطاً منخفضاً (0.18) وانحرافاً مرتفعاً (0.13)، ما يشير إلى ضعف رقابي.سنغافورة تميّزت بمؤشر مرتفع جداً بمتوسط (2.10) وانحراف (0.04)، يعكس مؤسسات فعالة.أما الصين، فسجّلت تحسناً تدريجياً من (-0.57) إلى (0.03) في (2021)، لكنها ظلت ضمن الدول الضعيفة في السيطرة على الفساد، بمتوسط (-0.28) وانحراف معياري(0.18) .

سابعاً. واقع معدل النمو الاقتصادي في الدول عينة البحث: إن تحليل معدل النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)هو عنصر أساسي لفهم واقع الأداء الاقتصادي الكلي لأي دولة، إذ يعكس مدى تقدم الاقتصاد واستدامته، النمو الاقتصادي هو القوة المحركة لرفع مستوى المعيشة، تحسين مستوى الدخل، وزيادة فرص العمل(غلوش، 2023: 9)، في هذا المطلب يتم تحليل واقع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأوربية والدول الآسيوية عينة البحث للمدة (2010-2022)، من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المتوسط الحسابي وأعلى معدل نمو وأقل معدل نمو لهذه الدول فضلا عن الانحراف المعياري لبيان مستوى التذبذب على مدى السلسلة الزمنية، وكما موضح في الشكل رقم (8).

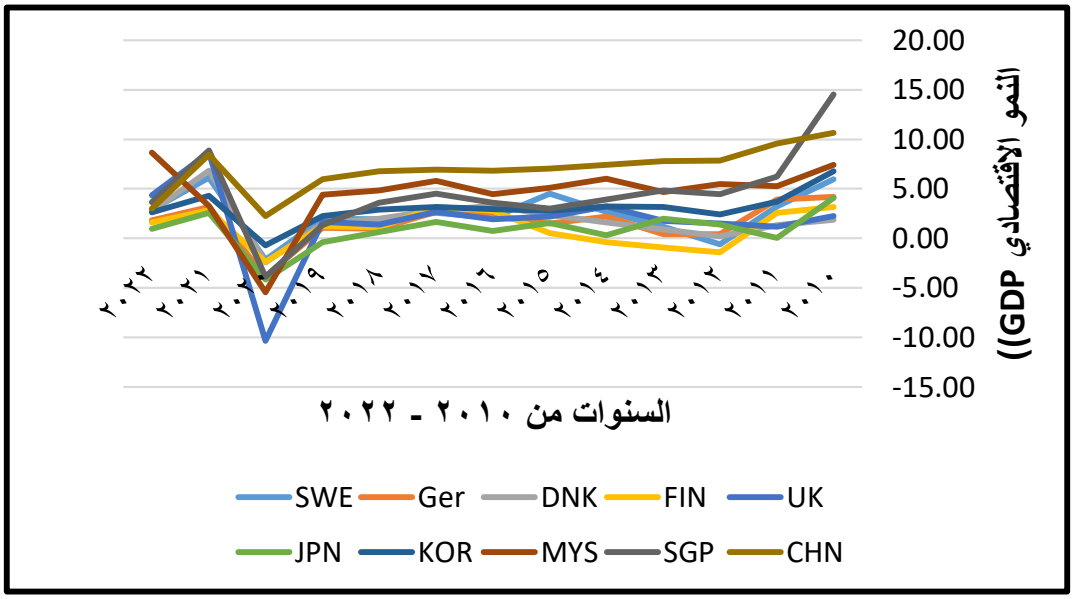

شكل (8): واقع النمو الاقتصادي لدول عينة البحث للمدة (2010-2022)

المصدر: من اعداد الباحث.

في (2010) سجلت السويد نمواً قوياً بنسبة (5.95%) تعافياً من الأزمة المالية العالمية، لكنه انخفض إلى (3.2%) في (2011) بسبب أزمة ديون اليورو ثم انكمش إلى (-0.59%) في (2012)

مع تراجع الطلب الأوروبي، وتعافى تدريجياً بين (2013) و(2015) ليصل إلى (4.49%) قبل تباطؤ مستقر بين (2016) و(2019)، وانكماش حاد في (2020) إلى (-2.17%) بسبب جائحة كورونا ثم تعافٍ قوي في (2021) و(2022) بنمو (6.15%) لكل سنة. أما ألمانيا فشهدت نمواً قوياً (4.18%) في (2010) ثم استقر بين (3.93%) و(0.44%) حتى (2013) مع أزمة ديون اليورو، وتعافى بين (2014) و(2017)، تباطأ في (2018) و(2019)، وانكمش إلى (-3.83%) في (2020) ثم تعافى إلى (3.16%) في (2021) وتراجع إلى (1.81%) في (2022) بسبب توترات التوريد. الدنمارك شهدت نمواً متواضعاً بين (2010) و(2013) ثم تسارع بين (2014) و(2017)، تباطأ في (2018) و(2019)، وانكمش بشدة في (2020) إلى (-2.42%) ثم انتعش في (2021) إلى (6.84%) وتباطأ في (2022). فنلندا عانت انكماشاً بين (2012) و(2013) ثم استقرت نسبياً حتى (2019)، وانكمشت إلى (-2.35%) في (2020) وتعافت في (2021). بريطانيا سجلت نمواً مستقراً حتى (2019) ثم انكماشاً حاداً (-10.36%) في (2020) وتعافت بقوة (8.67%) في (2021). اليابان واجهت تباطؤاً متذبذباً وانكماشاً في (2020) ثم تعافياً بسيطاً. كوريا الجنوبية حققت نمواً جيداً مع تباطؤ في (2020) ثم تعافٍ في (2021). ماليزيا وسنغافورة سجلا نمواً قوياً مع انكماش في (2020) وتعافٍ في (2021). الصين حافظت على نمو مرتفع رغم تباطؤات وانكماش في (2020) وتعافٍ في (2021) ثم تراجع في (2022)، مما يعكس استقرارها النسبي رغم التحديات.

المبحث الثالث قياس أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي

إن إحدى المهام الاساسية التي تواجه الباحثين الاقتصاديين هي صياغة النموذج القياسي استناداً إلى النظرية الاقتصادية التي تحدد طبيعة العلاقات بين المتغيرات، والتي تتضمن، تحديد المتغيرات التابع والمتغيرات المستقلة، ومعرفة التوقعات النظرية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج.

أولاً، توصيف نموذج الدراسة: تم تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومتغيرات النمو الاقتصادي للمدة (2010 - 2022). وتم صياغة النموذج في صيغته الرياضية كما يأتي:

$$GDP_{i,t}=\beta_0+\beta_1 VR_{i,t}+\beta_2 PS_{i,t}+\beta_3 GE_{i,t}+\beta_4 RQ_{i,t}+\beta_5 RL_{i,t}+\beta_6 CC_{i,t}+\epsilon_{i,t}$$

إذ إن:

- ❖ i: تمثل الدولة (10 دول في العينة).
- ❖ t: تمثل السلسلة الزمنية (2010 إلى 2022).
- ❖ β: تمثل معلمة الانحدار التي تعكس تأثير متغيرات الحوكمة على كل متغير من متغيرات النمو الاقتصادي.
- ❖ ϵ: تمثل الخطأ العشوائية التي تعكس العوامل الأخرى غير المفسرة بالنموذج.

المتغير المعتمد معدل النمو الاقتصادي (GDP) يتم قياسه باستخدام الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يقيس القيمة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. هذا المؤشر يمكن استخدامه لقياس مدى تغيرات حجم الاقتصاد على مر الزمن

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المعبرة عن الحوكمة، والتي تتمثل في ست متغيرات هي متغير التصويت والمسؤولية (VR)، متغير الاستقرار السياسي (PS)، متغير فعالية الحكومة (GE)، متغير الجودة التنظيمية (RQ)، متغير القاعدة القانونية (RL)، متغير السيطرة على الفساد (CC).

وبذلك تكون قاعدة البيانات متكونة من n=10 (مقطع) المتمثلة بـ(10) دول، ويغطي كل مقطع فترة زمنية t=13 سنة، بذلك تكون العدد الإجمالي للمشاهدات في كل متغير (130) مشاهدة.

ثانياً. قياس وتحليل أثر الحوكمة في النمو الاقتصادي في الدول المختارة: تناولنا في هذا المبحث قياس وتحليل أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في البلدان المختارة والتي تضمنت (10) دول متقدمة مختارة والتي تؤثر الحوكمة على النمو الاقتصادي تأثيرًا كبيرًا ومباشرًا للدول، وهذا ينطبق بشكل واضح للدول المختارة التي تُعد دراسات حالة لهذه الدول رائعة في هذا المجال. لقد لعبت حوكمة في الأداء الاقتصادي دورا محوريا وهاما.

اختير من بين النماذج الثلاثة للبانل PRM وFEM وPEM لمعرفة الأنموذج الأكثر ملائمة لبيانات البحث ولتقدير النتائج، ولمعرفة وجود فروق أو اختلافات بين الدول المكونة للعينة محل البحث من خلال اختبار مضاعف لانجرانج (LM)، ومن أجل الاختيار بين أنموذج الآثار الثابتة FEM وأنموذج الآثار العشوائية REM والذي ينبغي اختياره واستخدامه في التقدير والتحليل أجري اختبار Hausman (H) باستخدام اختبار $\chi 2$ الذي يعتمد على إحصائية Wald.

أولاً. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات أنموذج الدراسة: في الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة إذ تم استخدام (Fisher-PP وFisher-ADF) لكونها تتلائم مع طبيعة البيانات الموجودة لدينا، وتتضمن النتائج عند المستوى (Level)، الفرق الأول (First D)

جدول (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Unit root test				Value	Variable
PP		ADF			
First D	Level	First D	Level		
-------	32.8198	99.2934	23.5845	قيمة الاختبار	CC
----------	0.0353	0.0000	0.2610	P-Value	
------	33.0053	------	32.1174	قيمة الاختبار	GE
--------	0.0337	--------	0.0283	P-Value	
------	33.0183	105.461	27.5893	قيمة الاختبار	PS
--------	0.0336	0.0000	0.1195	P-Value	
------	42.9808	------	47.9627	قيمة الاختبار	RL
--------	0.0021	--------	0.0004	P-Value	
--------	44.2964	------	40.2618	قيمة الاختبار	RQ
------	0.0014	--------	0.0046	P-Value	
--------	30.8366	------	33.5747	قيمة الاختبار	VR
------	0.0325	--------	0.0291	P-Value	
--------	283.355	--------	81.8866	قيمة الاختبار	GDP
------	0.0000	------	0.0000	P-Value	

❖ مستوى المعنوية هنا يمثل (5%) او اقل (P.Values)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

1. **الاستقرار عند المستوى (Level):** جميع المتغيرات تقريبًا غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت القيم الإحصائية (P-values) أكبر من (5%) في معظم الاختبارات.

2. **الاستقرار عند الفرق الأول (First Difference):** جميع المتغيرات تصبح مستقرة عند الفرق الأول ($P \leq 0.05$)، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى .I(1)

ثانياً. تقدير النماذج القياسية:

1. **تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PRM):** تم تقدير النموذج القياسي (1) وبافتراض أن تأثيرات النموذج هي عامة أو مشتركة، وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (2): نتائج النموذج التجميعي (PRM) أثر الحوكمة في النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GGDP				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Sample: 2010 2022				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations:130				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CC	-0.022044	0.019574	-1.126177	0.2612
GF	0.089352	0.019342	4.619671	0.0000
PS	0.060837	0.023882	2.547440	0.0115
RL	0.027538	0.008986	3.064390	0.0024
RQ	0.106574	0.027081	3.935445	0.0001
VA	0.037906	0.009144	4.145520	0.0000
C	12.22935	0.931889	13.12319	0.0000
R-squared	0.658770	Mean dependent var.		1.047792
Adjusted R-squared	0.649983	S.D. dependent var.		2.314002
S.E. of regression	1.002548	Sum squared resid.		234.1890
F-statistic	74.97075	Durbin-Watson stat.		1.770494
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

بناءً على نتائج نموذج Panel EGLS (Cross-section SUR) لتحليل أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي (GGDP) للمدة (2010–2022) لعشر دول (130 مشاهدة متوازنة)، أظهرت نتائج تقدير نموذج أن مؤشرات الحوكمة تلعب دورًا مهمًا في تفسير التغير في معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة للمدة (2010-2022). وقد تميز النموذج بقوة تفسيرية جيدة، إذ بلغ معامل التحديد (R-squared) نحو (0.658)، مما يشير إلى أن حوالي (66%)من التغير في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال متغيرات الحوكمة المضمنة في النموذج.

- وبيّنت النتائج أن فعالية الحكومة (GF) تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، إذ بلغ معاملها (0.089) عند مستوى معنوية (1%)، مما يعكس أهمية كفاءة الأداء الحكومي في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو.
- كذلك، أظهرت جودة التنظيم (RQ) تأثيرًا موجبًا ومعنويًا (0.107)، مما يعزز فرضية أن الأطر التنظيمية السليمة تخلق بيئة ملائمة للنشاط الاقتصادي.

- كما كان لمتغيري سيادة القانون (RL) والصوت والمساءلة (VA) أثر معنوي وموجب عند مستويات معنوية 1%، ما يؤكد أهمية العدالة القانونية والمشاركة المجتمعية في تعزيز الثقة والاستثمار ومن ثم دعم النمو.
- أما متغير الاستقرار السياسي (PS)، فقد أظهر هو الآخر تأثيرًا موجبًا ومعنويًا (0.061) عند مستوى 5%، مما يدل على أن الاستقرار يساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية وتحفيز الاستثمار.
- في المقابل، لم يكن لمتغير مكافحة الفساد (CC) أثر معنوي، حيث بلغ مستوى الاحتمالية (0.261)، ما يشير إلى غياب تأثير واضح لهذا البعد من الحوكمة على النمو في الدول المدروسة، وربما يعود ذلك إلى ضعف فعالية السياسات أو تفاوت مستويات الفساد بين الدول.

من الناحية الإحصائية، أظهر النموذج ملاءمة جيدة، إذ كانت قيمة (F) تساوي (74.97) معنوية جدًا عند مستوى 1%، مما يؤكد أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل دال إحصائيًا على النمو الاقتصادي. كما كانت قيمة (D.W) تساوي (1.77) مقبولة وتشير إلى عدم وجود مشكلة جوهرية في الارتباط الذاتي لبواقي النموذج.

وإن النتائج تدعم الفرضية القائلة بأن الحوكمة بمختلف أبعادها (عدا مكافحة الفساد في هذه العينة) تمثل محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات إصلاح مؤسسي تعزز من فعالية الحكومة، جودة القوانين، والمشاركة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2. **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):** تم تقدير النمـوذج القياسي (2) بافتراض أن تأثيرات النموذج هي ثابتة، وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (3): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أثر حوكمة في النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GGDP				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Sample: 2010 2022				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations:130				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CC	0.080194	0.025772	3.111635	0.0021
GF	0.002467	0.024396	0.101114	0.9196
PS	-0.023933	0.028286	-0.846100	0.3984
RL	0.031491	0.012147	2.592397	0.0102
RQ	0.145420	0.032214	4.514210	0.0000
VA	0.101865	0.033616	3.030277	0.0027
C	14.49709	2.802727	5.172494	0.0000
R-squared	0.742085	Mean dependent var.		1.245490
Adjusted R-squared	0.724814	S.D. dependent var.		2.827175
S.E. of regression	1.023242	Sum squared resid.		234.5336
F-statistic	42.96690	Durbin-Watson stat.		1.878189
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرمجية Eviews-10.

وفق النموذج التأثيرات الثابتة الذي تم تقديره باستخدام طريقة Panel EGLS (Cross-section SUR)، وذلك لقياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي (GGDP) لعينة من 10 دول للمدة (2010 - 2022) فأن جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي في أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي ما عدا فعالية الحكومة والاستقرار السياسي اعتماداً على القيم الاحتمالية لإحصائه t المقابلة لهذه المتغيرات والتي كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية (5%).

- أظهرت نتائج النموذج أن مكافحة الفساد (CC)تؤثر ايجابيا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، وهو ما قد يبدو غير متوقع نظريًا مما يعكس أهمية مكافحة الفساد في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة النمو.
- لم تظهر المتغيرات فعالية الحكومة (GF) والاستقرار السياسي (PS) تأثيرًا معنويًا، ما قد يدل على أن فعالية الحكومة (GF) والاستقرار السياسي لا ينعكسان مباشرة على النمو الاقتصادي ضمن فترة الدراسة أو أن التأثير مشروط بعوامل أخرى (مثل جودة المؤسسات أو مستوى الدخل).
- أما المتغيرات (سيادة القانون (RL)، جودة التنظيم (RQ)، الصوت والمساءلة (VA)) كانت موجبة ومعنوية، مما يعكس أهمية البنية القانونية والتنظيمية ومشاركة المواطنين في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة النمو.

من جهة أخرى، تُظهر مؤشرات جودة النموذج أن الأداء الإحصائي جيد جدًا، إذ بلغ معامل التحديد R-squared نحو (0.788)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي (74%)من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي وهو مؤشر جيد على ملاءمة النموذج

أما معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared قيمتها (0.725) تظل القوة التفسيرية مرتفعة حتى بعد أخذ عدد المتغيرات في الاعتبار كما إن إحصائية F المرتفعة (42.97) ذات دلالة معنوية عالية (Prob = 0.000)، تؤكد صلاحية النموذج الكلية وان نموذج معنوي إحصائيًا بدرجة عالية، أي أن المتغيرات المفسرة تؤثر بشكل مشترك على معدل النمو الاقتصادي فضلا عن ذلك، تشير قيمة إحصائية للـ(Durbin-Watson) الى (1.878) تقع ضمن الحدود المقبولة، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة قوية في الارتباط الذاتي لبواقي النموذج.

وتؤكد هذه النتائج أن البنية المؤسسية والتنظيمية (RQ, RL, VA) لها الدور الأكبر في تعزيز النمو الاقتصادي كما تشير إلى أهمية تأثير إيجابي لمكافحة الفساد وتطوير القوانين وتحسين جودة التنظيم ومشاركة المواطنين لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة وعلى الرغم من ذلك إلا أن فعالية الحكومة (GF) والاستقرار السياسي (PS) لم تظهر تأثيرًا معنويًا في هذا النموذج.

3. **تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM):** تم تقدير النمـوذج القياسي (3) بافتراض أن تأثيرات النموذج هي ثابتة، وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (4): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية (REM)أثر حوكمة في النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample: 2010 2022
Periods included: 13
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations:130

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	-0.000198	0.047546	-0.004166	0.9967
GF	0.083445	0.038577	2.163062	0.0316
PS	-0.066776	0.052816	-1.264313	0.2074
RL	0.047049	0.031665	1.485828	0.1387
RQ	0.174456	0.075571	2.308508	0.0218
VA	-0.015408	0.028426	-0.542031	0.5883
C	14.41583	2.120561	6.798118	0.0000
R-squared	0.451049	Mean dependent var.		1.266567
Adjusted R-squared	0.429187	S.D. dependent var.		2.899699
S.E. of regression	2.705922	Sum squared resid.		1706.029
F-statistic	6.909387	Durbin-Watson stat.		2.127204
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرمجية Eviews-10.

وفق النموذج التأثيرات العشوائية لقياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي (GGDP) في عينة من 10 دول للمدة (2010-2022).

- ❖ أظهرت النتائج أن فعالية الحكومة (GF) تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معاملها (0.083) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعكس أهمية كفاءة الأداء الحكومي في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو.
- ❖ كذلك، أظهرت جودة التنظيم (RQ) تأثيرًا موجبًا ومعنويًا (0.174)، مما يعزز فرضية أن الأطر التنظيمية السليمة تخلق بيئة ملائمة للنشاط الاقتصادي، هذا يشير إلى أن زيادة الكفاءة في الأداء الحكومي وتحسين جودة السياسات التنظيمية تسهم بفاعلية في دفع النمو.
- ❖ أما باقي المتغيرات، مثل الاستقرار السياسي (PS) وسيادة القانون (RL) والصوت والمساءلة (VA) ومكافحة الفساد (CC)، لم تُظهر دلالة إحصائية، مما يعني أن تأثيرها على النمو لم يكن واضحًا أو منتظمًا خلال فترة الدراسة.

1. أما الحد الثابت C يمثل القيمة المتوقعة لمعدل النمو الاقتصادي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

من جهة أخرى، تُظهر مؤشرات جودة النموذج أن الأداء الإحصائي جيد جدًا، إذ بلغ معامل التحديد R-squared نحو (0.45)، يفسر النموذج نحو (45%)من التغير في النمو الاقتصادي أما معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared قيمتها (0.42) تظل القوة التفسيرية جيدة حتى بعد أخذ عدد المتغيرات في الاعتبار، وهي نسبة معتدلة. كما أن إحصائية F المرتفعة (6.91) ذات دلالة معنوية عالية (Prob = 0.000)، تؤكد صلاحية النموذج الكلية إذ تؤثر المتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع فضلا عن ذلك، تشير قيمة إحصائية للـ (Durbin-Watson) إلى (2.13) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 634-655
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.31

ثالثاً. المفاضلة بين النماذج المقدرة:

أ. **المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM):** لغرض المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM)تم تطبيق اختبار إحصائية فيشر (F) المقيدة وفق المعادلة (4) وكانت النتيجة كما في الجدول الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين نموذجي (PRM) و (FEM)

Redundant Fixed Effects Tests Test cross-section fixed effects			
Effects Test	**Statistic**	**d.f.**	**Prob.**
Cross-section F	13.067745	(9,113)	0.0000
* significant at 5% level	- مخرجات البرمجية Eviews-10		

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10.

أظهرت نتائج اختبار في الجدول رقم (5) إلى الآثار الثابتة المقاطع العرضية (Cross-section Fixed Effects Test) أن قيمة إحصائية F بلغت (13.067) عند درجة حرية (9.113)، مع مستوى دلالة إحصائية قدره (0.0000)، وهو أقل من (5%). ومن ثم، فأن الفرضية الصفرية (التي تنص على عدم وجود آثار ثابتة عبر المقاطع) تُرفض لصالح الفرضية البديلة التي تفترض وجود آثار ثابتة مميزة لكل دولة.

تشير هذه النتيجة إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب لتحليل البيانات مقارنةً بنموذج التجمعي الكامل (Pooled OLS)، إذ توجد اختلافات هيكلية ثابتة ومهمة بين الدول التي تمت دراستها تؤثر على النمو الاقتصادي ولم تكن لتظهر باستخدام نموذج بدون هذه الآثار.

ب. **المفاضلة بين نموذجي الانحدار لتأثيرات الثابتة (FEM)والعشوائية (REM):** لغرض المفاضلة بين نموذجي الانحدار لتأثيرات الثابتة (FEM)والعشوائية (REM) وتم تطبيق اختبار إحصائية (Hausman Test) وفق المعادلة (5) وكانت النتيجة كما في الجدول الآتي:

جدول (6): نتائج اختبار إحصائية (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذجي (REM) و(FEM) أثر حوكمة في النمو الاقتصادي

Correlated Random Effects - Hausman Test Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section random	4.792939	6	0.5706
* significant at 5% level	- مخرجات البرمجية Eviews-10		

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-10.

أظهرت نتائج اختبار Hausman أن قيمة إحصائية كاي-تربيع بلغت (4.79) عند (6) درجات حرية، وكانت الاحتمالية المصاحبة (p-value = 0.5706)، وهي أعلى بكثير من (0.05). ومن ثم، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن الفروق بين معاملَي النموذجين (الثابت والعشوائي) غير معنوية، هذا يعني أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل والأكثر كفاءة في التقدير مقارنةً بنموذج الآثار الثابتة، طالما أن فرضية عدم ارتباط المتغيرات التفسيرية مع المكونات

العشوائية قائمة وعلى الرغم من تفضيل الآثار العشوائية إحصائيًا، إلا أن المنطق الاقتصادي والسياق المؤسسي؛ واختلاف الدول هيكليًا بشكل جوهري (وهو ما أظهره اختبار الآثار الثابتة)، تكون نموذج الآثار الثابتة أكثر واقعية على الرغم من عدم تفوقه إحصائيًا.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل القياسي أن مؤشرات الحوكمة، ولا سيما فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، ترتبط ارتباطًا طرديًا وذات دلالة إحصائية مع معدل النمو الاقتصادي. لما يشير إلى أن تعزيز البيئة المؤسسية يعزز الثقة في السياسات العامة، ويخلق بيئة داعمة للأعمال، ما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المدروسة.
2. أكدت النتائج أن تأثير الحوكمة يكون أكثر فعالية عندما تُطبّق المؤشرات بشكل متكامل لا مجزأ. فالاكتفاء بتقوية مؤشر واحد، مثل فعالية الحكومة، دون السيطرة على الفساد أو تحسين القاعدة القانونية، لا يحقق الأثر الاقتصادي المستهدف. وهذا يتطلب إصلاحات شاملة في البنية المؤسسية والإدارية للدولة.
3. بيّنت الدراسة وجود تفاوت في قوة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بين الدول الأوروبية ونظيراتها الآسيوية. إذ كانت الدول الأوروبية، التي تتمتع بمستوى أعلى من الحوكمة، أكثر استفادة من الإصلاحات المؤسسية، بينما ظلت بعض الدول الآسيوية أقل استجابة بسبب ضعف البنية المؤسسية وعدم استقرار البيئة السياسية.
4. أظهرت التحليلات القياسية أن فعالية الحكومة كانت من بين أهم مؤشرات الحوكمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي فوجود أجهزة حكومية فعالة يُحسن من الخدمات العامة، ويعزز كفاءة الإنفاق، ويسهم في تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة، مما ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين والمواطنين على حد سواء.
5. بيّنت النتائج أن النوعية التنظيمية لها دور كبير في تحسين النمو. البلدان التي تتبع تنظيمًا إداريًا حديثًا ومرنًا تحقق استجابة أفضل للتحديات الاقتصادية، مما يوفّر مناخًا ملائمًا للنمو وتحقيق التنمية المستدامة.
6. إن تطبيق مبادئ الحوكمة ليس مجرد مطلب إداري، بل هي أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة. فعبر تقوية الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، تضمن الدول استقرارًا اقتصاديًا طويل الأمد.

ثانياً. المقترحات:

1. ينبغي على حكومات الدول، لا سيما النامية منها، العمل على إصلاح الهياكل الحكومية لتعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتطوير الخدمات، وتحديث الإجراءات الإدارية. يشمل ذلك تبسيط المعاملات، وتطبيق الإدارة الإلكترونية، وتعزيز المساءلة داخل المؤسسات الرسمية، بما يعزز من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بفعالية ويعزز ثقة القطاع الخاص والمواطنين بمؤسسات الدولة.
2. توصي الدراسة بوضع إطار استراتيجي وطني متكامل لمكافحة الفساد، يستند إلى الشفافية والمساءلة، ويشمل تحديث التشريعات، وتمكين الهيئات الرقابية، وتطوير نظم الإبلاغ والحماية القانونية للمبلغين. ويجب ضمان استقلالية هذه الهيئات، وربط نتائج أدائها بقياسات اقتصادية واضحة، لضمان تأثيرها المباشر في خفض معدلات التضخم وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

3. توصي الدراسة بتحديث المنظومة القانونية بما يضمن حماية حقوق الملكية للأفراد والمؤسسات، وتحقيق سرعة وفاعلية في فضّ النزاعات التجارية والاستثمارية. ويجب تدريب القضاة والمحامين على قوانين الاستثمار المعاصرة، وتعزيز استقلال القضاء، لتوفير بيئة قانونية آمنة ترفع من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتنعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.
4. يقترح تبني مبادرة شاملة لتعزيز الاستقرار السياسي عبر ترسيخ دولة القانون، ودعم الحريات العامة، وتحقيق التوازن بين السلطات، مع التركيز على الاستقرار الإداري، خاصة في المؤسسات الاقتصادية. فوجود بيئة سياسية مستقرة ينعكس إيجابًا على استقرار السوق والسياسات المالية والنقدية، ويقلل من التقلبات التي تؤثر على الأسعار والاستثمار.
5. توصي الدراسة بتطوير الأجهزة البيروقراطية من خلال اعتماد نماذج الإدارة الرشيقة، وتدريب الكوادر على المهارات الرقمية والتحليلية، واعتماد نظم تقييم الأداء الوظيفي. التنظيم الجيد يرفع من جودة الخدمات، ويقلل من الهدر، ويجذب الاستثمارات، مما يُسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع الكفاءة الكلية للقطاع العام.
6. تقترح الدراسة إطلاق برنامج وطني للإصلاح المؤسسي يربط بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، يشمل مراجعة سياسات الإنفاق العام، وهيكلة الدعم، وتطوير آليات تحصيل الإيرادات العامة بطريقة شفافة وعادلة. يُسهم هذا البرنامج في تقليل الاختلالات الاقتصادية، وتحقيق التوازن المالي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ورفع كفاءة استخدام الموارد العامة

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البرواري، انمار امين وإبراهيم، طارق نوري (2022)، الاقتصاد المعرفي، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
2. البسام، بن عبد الله البسام (2016)، الحوكمة في القطاع العام، معهد الإدارة العامة في السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية.
3. بن رجم، محمد خميسي وصلاح، سعاد (2015)، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ع2، الجزائر
4. تشوار، خير الدين وفاندي، سهيلة (2018)، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة المؤسسة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، م2، ع3، الجزائر.
5. حديدي، ادم وبراهمي، فوزية (2022)، أثر حوكمة السياسات النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، م5، ع 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بوادي، الجزائر.
6. حنصال، ابتسام وصوار يوسف (2021)، العلاقة بين ابعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي: تشخيص الإطار المؤسسي في الدول العربية، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، عدد 1، الجزائر.
7. زغدان، احمد وعطاء الله، صبرينة (2023)، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية، مجلة ASJP الدراسات الاقتصادية، مجلد 17، عدد 3، الجزائر.
8. ساوس، الشيخ والعربي، باسة وعبد الرحيم، عيسى (2016)، دور حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، الجزائر.

9. شرفاني، نسرين مسطو ويونس، مفيد ذنون (2015)، الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى، مجلة جامعة زاخو، مجلد 3، عدد1، العراق.
10. العمار، قصي سعد كاظم والجابري، قصي عبود فرج (2021)، أثر الحوكمة في كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية في العراق في إطار التكامل المشترك، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد 70، العراق.
11. غلوش، طارق مصطفى (2023)، اثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات الاقتصادية، مجلد 47، عدد2، مصر.
12. فهمي، هايدي علي وهاشم، هبة يوسف (2024)، الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية الفرص والتحديات دراسة حالة للتجربة المصرية للفترة من 2002 – 2022، المجلة الدولية للسياسات العامة، مجلد 3، عدد 2، مصر .
13. قدودو، جميلة وبوراس، بودالية (2021)، أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال افريقيا تونس والمغرب 2000-2017، مجلة اقتصاد المال والاعمال، م5، ع2، الجزائر.
14. هادي، سهيلة (2018)، الاستقرار السياسي: دراسة المؤشرات وعوامل التحقق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Marc, Raffinot (2021), Economic du development, Dunod 11 rue Paul Bert, 92240 Malakoff, 2E, France.